

دور السياسات العمومية التنظيمية في تحسين مناخ الاستثمار بالجزائر The role of regulatory public policies to improve investment climate in Algeria

بلال غالم

جامعة العربي بن مهيدي

أم البواقي ، الجزائر

bilal.ghalem25@gmail.com

تاريخ القبول : 2021/07/11

لمياء بوعروج *

مخبر الاقتصاد وإدارة الأعمال ، جامعة

قسنطينة 02، عبد الحميد مهري ، الجزائر

lamia.bouarroudj@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/04/04

مستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسات العمومية في تخفيض الأعباء الإدارية الملقاة على عاتق الشركات (تكاليف المعلومات والبيروقراطية) ونجاح مساعي الدولة في تطوير الاستثمار ورفع قدرة الاقتصاد الوطني، فكانت البداية مع التساؤل الرئيسي التالي: هل عملت السياسات العمومية التنظيمية على خلق مناخ ملائم للاستثمار وممارسة الأعمال بالجزائر؟ وللإجابة على هذه الإشكالية، قمنا بالإعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لما ورد في الدراسات الاقتصادية، إضافة إلى التقارير الدولية ذات الصلة، وبعد الدراسة والتحليل تم الخروج بنتائج أهمها ضعف فعالية الحكومة في وضع السياسات العمومية وآليات التنفيذ بالنسبة للسياسة التنظيمية المرتبطة بتحرير السوق وتحسين مناخ الاستثمار، بسبب تدني مؤشرات جودة الحوكمة الجيدة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسات العمومية التنظيمية؛ مناخ الاستثمار؛ التعديلات التنظيمية العمومية؛ الأعباء الإدارية؛ الشركات.

تصنيف JEL : E22 ; E21 ; E60 .

Abstract: The present study aims to highlight the role of public policies to reduce the administrative burdens (information and bureaucratic costs) on business, and the success of the state's efforts in developing investment and the national economy, This topic was examined by asking the following main question: **have the public regulatory policies created a favorable climate for investment and doing business in Algeria?** To answer this question, the author followed the descriptive analysis method to review the literature review and the newly published studies, beside the relevant international reports, After an analysis of these data, The author concluded that a lack of government efficiency in the definition of public policies and the mechanisms for implementing regulatory policy related to market liberalization and the improvement of the investment climate, This is illustrated by weaker results to the indicators of good governance in Algeria.

Keywords: Public regulatory policies; Investment climate; Public regulatory adjustments; Administrative burdens; Enterprises.

Jel Classification Codes : E22; F21; E66.

مقدمة

كانت بداية ظهور السياسة العمومية التنظيمية مع فترة إلغاء القيود والتكتلات البيروقراطية خلال سنوات السبعينات وتسارع تطور التنظيم في القرن العشرين والإدراك بأن التراكمات التنظيمية كان تقف عائق أمام ممارسة الأعمال والابتكار، وخاصة مع زيادة الاهتمام بسياسات تحرير الأسواق، ورفع المنافسة داخلها والإصلاحات الهيكلية المعتمدة سنة 1990 التي جاءت بإعادة النظر في بعض الجوانب المؤسسية المهمة وإدخال الكثير من التعديلات الإجرائية، والاقتصادية التي تشمل مختلف الجوانب المالية والتجارية والضريبية والحماية؛ إن القواعد التنظيمية وأدوات تدخل الدولة الأخرى مثل السياسة المالية والنقدية تعتبر واحدة من الركائز الأساسية التي توجد تحت تصرف الحكومات من أجل التأثير على سلوكيات الأفراد والكيانات لخلق مناخ ملائم لممارسة الأعمال.

وتزايد الوعي بأهمية جودة التنظيم وضرورة التغيير، أين أصبحت الجودة التنظيمية تمثل الهدف الرئيسي للسياسات العمومية لذا وجب على حكومات الدول أن تساهم بفعالية في ضمان جودة قواعد اللعبة وعدم الاستجابة لإخفاقات التنظيم، فالسياسة العمومية التنظيمية هي وسيلة لضمان صحة القواعد والأطر التنظيمية، وتنفيذها بجودة عالية تسمح بتخفيض الصعوبات الإدارية والتعقيدات البيروقراطية التي ترهق الشركات والمستثمرين والاقتصاد ككل.

إشكالية البحث

لدراسة هذا الموضوع تم بلورة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي: هل عملت السياسات العمومية التنظيمية على خلق مناخ ملائم للاستثمار وممارسة الأعمال بالجزائر؟ وسنحاول في هذا البحث الإجابة عن التساؤلات التالية:

- _ ما مدى تطبيق حكومات الدول للسياسات التنظيمية العمومية الموجهة للاستثمار والأعمال؟
- _ ما هي التعديلات التنظيمية التي قامت بها السلطات العمومية بالجزائر من أجل دعم وتيسير عمل الشركات في ظل توجهات اقتصاد السوق وجذب الاستثمار الأجنبي؟
- _ ما مدى مساهمة التعديلات التنظيمية العمومية بالجزائر في تخفيض الصعوبات والعراقيل التي تواجه المستثمرين والشركات؟

أهمية البحث

يكتسي موضوع السياسة العمومية التنظيمية وعلاقته بمناخ الاستثمار أهمية كبيرة انطلاقاً من أن التعديلات التنظيمية الإجرائية هي أساس تحسين البيئة المؤسسية، وجودة الخدمات العمومية المقدمة في الجزائر؛ وبالتالي فأهمية هذه الدراسة تأتي من العناصر التالية:

- ارتباط موضوع السياسة العمومية التنظيمية بالمسائل والقضايا الحديثة التي تأخذ في الحسبان أهمية تخفيض الأعباء الإدارية وتكاليف المعاملات وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، محاولة إبراز الأسلوب أو البديل المناسب في مواجهة التعقيدات، ومشاكل البيئة العامة لتكاليف المعاملات وذلك في ظل التطور الذي تشهده طرق وأساليب التنظيم العمومي.
- تتضح أهمية البحث من تناولنا موضوع يتعلق بتنفيذ السياسات العمومية التنظيمية المرتبط بشكل كبير بتشجيع الاستثمار وتحفيز المستثمرين ورجال الأعمال، وتيسير ممارسة الأعمال من الناحية الإجرائية الحكومية وبسط مزيد من الشفافية، والثقة التي تجمع أطراف العلاقة محل الدراسة.

أهداف البحث

يهدف من خلال هذه الدراسة إلى توضيح أهمية وجود الفعالية في تنفيذ السياسات العمومية التنظيمية من قبل الحكومة وما يترتب عنها من مزايا لتحسين مناخ الاستثمار ودعم الاقتصاد الوطني، وعرض أهم العراقيل والصعوبات التي تواجه المستثمرين والشركات المحلية والأجنبية بالجزائر عند إجراء تعاملاتها مع الإدارات العمومية المختلفة، وواقع تنفيذ السياسات العمومية التنظيمية المخصصة لذلك. وكذا إبراز أثر التعديلات التنظيمية الإجرائية التي تقوم بها الحكومات بما يتماشى والأساليب الحديثة المستعملة في هذا المجال للتقليل من هذه الأعباء الإدارية، والتصدي لحالات الفساد الناجمة عنها وتخفيض التكاليف الملقاة على عاتق المستثمرين والشركات لتحسين مناخ الاستثمار وممارسة الأعمال في الدول النامية ومن بينها الجزائر.

منهج الدراسة

نظراً لطبيعة الموضوع، وللإجابة على الأسئلة المطروحة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغرض تحليل مختلف الجداول والإحصائيات الواردة في الدراسة للوقوف على اتجاهات

تطور السياسات العمومية التنظيمية، وإبراز الدور المتميز للتنظيمات والتعديلات الحكومية الفعالة، ومن ثم التطرق إلى واقع السياسات التنظيمية العمومية وأثرها على ممارسة الأعمال في الجزائر وآفاقها المستقبلية.

هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا تناوله في المحاور الثلاثة التالية:

- السياسات العمومية التنظيمية لتوجيه اقتصادات الدول.

_ السياسات العمومية التنظيمية ومناخ الاستثمار بالجزائر.

_ أثر السياسات العمومية التنظيمية على مناخ الاستثمار بالجزائر.

المحور الأول: السياسات العمومية التنظيمية لتوجيه اقتصادات الدول

لطالما ارتكزت حكومات الدول على تبني سياسات عمومية تنظيمية واقتصادية وتجارية ومالية وحمائية وغير ذلك من الأمور التي تساعد في تنفيذ برامج ومشاريع تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فكانت السياسات العمومية التنظيمية وخاصة الإجرائية منها تشكل المحور الرئيسي في خلق بيئة عامة ملائمة لقيادة توجهات اقتصاد السوق ووضعها على المسار السليم وجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنافسية، وبسط الشفافية والثقة في علاقة الحكومة بالمستثمرين ورجال الأعمال.

لقد تعددت أسباب تدخل الحكومات في إعادة توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية بحكم الفشل في التخصيص الأمثل للموارد والتي تشكل أحد الأسباب الرئيسية للتدخل الحكومي (Stiglitz,Barro,2000) والتي تتمثل في وضع الإطار القانوني لعمل السوق الذي يعمل على اتخاذ إجراءات تحديد حقوق الملكية وحمياتها واحترامها بشكل واضح، ووضع قواعد اللعبة بين الأعوان الاقتصاديين أين الجميع سواسية امام القانون حيث يوفر الإطار القانوني المناسب مناخ أكثر ملائمة للاستثمار.

فالهدف من وضع قواعد المنافسة العادلة يتمثل في العمل على تنفيذ إجراءات إزالة انتهاكات هيمنة الأسواق من جهة (Christian Deblock, Bernard Élie,Nicolas Marceau,2003-04,pp.3-5) وإيجاد حلول لفشل السوق من جهة أخرى، وهي الأسباب الرئيسية لتدخل الدولة عن طرق تبني سياسات تنظيمية عمومية في شتى المجالات وعلى كافة الأصعدة لضمان التنسيق بين جميع الأنشطة الحكومية المختلفة والقرارات العمومية المتخذة.

1_1_ السياسة العمومية التنظيمية

على خلفية تطور تدخلات الدولة في الجانب الاقتصادي، والاجتماعي خلال سنوات الخمسينات والستينات من القرن الماضي والاعتقادات التي نتجت عن تحليل السياسات العمومية، فقد كانت مصدرا لمجال واسع من الأسئلة التي تتعلق بآثار التدخلات الحكومية، والظروف التي تتم من خلالها عملية اتخاذ القرارات، وأساليب تنفيذها بشكل سليم وفعال.

وهذا يعني أن الدولة لم تعد تعتمد فقط على السياسة العمومية التشريعية و الموازناتية بل على سياسة تنظيمية لها دور هام في دعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وينصب اهتمام السياسة العمومية بشكل عام على مهام التنسيق والتنظيم وليس فقط على الجهات الفاعلة في التعامل مع المشكلة وعلى ما إذا كانت الاجراءات الحكومية ستقلص من حجم المشاكل المطروحة وبطريقة فعالة من حيث تخفيض التكاليف، وما إذا كان هذا العمل لم يؤدي إلى زيادة تكاليف (عواقب) تتجاوز تدخل الدولة؟ ويرى Kenneth.Meier,1985 ان التنظيم هو أي عمل حكومي يتم القيام به من اجل مراقبة سلوك المواطنين والشركات وفروع حكومية أخرى (Marc Allen Eisner,Jeff Worsham, and Evan J. Ringquist,2006,p.2).

فالسياسة التنظيمية تعني تطبيق القواعد من قبل الحكومة والسلطات العمومية المعنية من أجل التأثير على سلوك الأعوان الاقتصادية (Pete Lunn,2014,p.21) إذ تساهم السياسة التنظيمية في نجاح تنفيذ الاصلاحات الهيكلية، وتحرير وانفتاح الأسواق، وجذب الاستثمار، وجعل مناخ الاستثمار أكثر اتساعا ودعم سيادة القانون من خلال تبسيط إجراءات وإمكانية الوصول إلى القوانين والقواعد التنظيمية المرتبطة بذلك وتعزيز الشفافية من خلال البرامج الحكومية التي تهدف إلى الحد من الروتين ومختلف مظاهر البيروقراطية والفساد.

1_2_ علاقة السياسة العمومية التنظيمية باقتصاد السوق والاستثمار

واجهت العديد من الدول تحديات اقتصادية واصلاحات هيكلية لسنوات طويلة بغية تغيير مسار اقتصاداتها إلى نظم تكون تحت قيادة القطاع الخاص متبعة في ذلك سياسة اقتصاد السوق لجذب الاستثمار، ودعم المنافسة وتحرير النمو الاقتصادي ومع ذلك ظلت المنافسة في الأسواق محدودة،

ولم تتمكن بعض الدول التي حولت نمطها الاقتصادي للوصول إلى نفس الديناميكية الاقتصادية التي ساعدت دول الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المناطق الأخرى على زيادة الانتاجية وتحسين الاستثمار (Pete Lunn,2014,p.21) ونتيجة لذلك فقد حدث هناك تدني في فرص العمل وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد وضعف مشاركة القوة العاملة وتنامي استحواذ أصحاب ذوي الصلة على قدر كبير من المنافع العمومية التي ادخلت على الاقتصاد لتحقيق

النمو(صندوق النقد الدولي، 2014، ص 61) كالبحث عن الريع في البلدان المصدرة للنفط، إضافة إلى عدد الشركات وحجم الاسواق المخفض، ويشير بعض الاقتصاديين Kaufman,Kraay,Mastruzzi,2004, Clague,Keefere,Olson,1995, Alesina,Perotti, 1996 إلى أن المؤسسات الفعالة شرط ضروري من أجل نجاح اقتصادات السوق ومساهمتها في تحسين النتائج الاقتصادية للإصلاحات الهيكلية التي تقوم بها الدول (Brahim el morchid,2010,p.2).

وحسب Michalet,C.A,1998 يفضل رجال الأعمال والمستثمرين الدول التي توجهت بشكل واضح نحو اقتصاد السوق، وتمثل الخصخصة مؤشر ايجابي على الإنفتاح الاقتصادي للدول ومع بداية سنة 1990 تغيرت نظرة حكومات هذه الدول للشركات المتعددة الجنسيات، وزوال تخوفها من أنها قد تعمل على الحد من نشاطها وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، إذا كانت هناك مجموعة من التعديلات التي قامت بها البلدان المتقدمة والنامية على أنظمتها القانونية المرتبطة بالاستثمار والتي تسعى إلى تشجيع جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تساعد على توفير المناخ الملائم وال جذاب وظهر الإتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار الذي يهدف إلى ضمان المعاملة المتساوية بين الاستثمار الوطني والاجنبي (ناجي بن حسين 2007، ص 87).

كما تواصلت جهود تحسين البيئة القانونية على المستوى العالمي لتصل إلى ادخال 3043 تعديل قانوني وتنظيمي أغلبها موجهة نحو مزيد من الإنفتاح والتحرير بنسبة 80% خلال الفترة 1992-2009 وفي هذا الصدد اتخذت العديد من الدول مزيد من الخطوات لتطوير وتيسير الاستثمار الأجنبي ومن الأمثلة على ذلك سياسات واجراءات وضع حوافز ضريبية ومالية و ضمانات لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعات أو المناطق التي تنطوي على مناطق وأسواق اقتصادية مميزة، وتيسير اجراءات الموافقة وتعزيز التعاون بين هيئات الاستثمار الوطنية أو تسريع اجراءات منح تراخيص مشاريع الاستثمار والأعمال (World Investment Report,UNCTAD, 2018,p.80) وتيسير إجراءات الحصول على العقار والموارد المالية وتسجيل الملكية ودفع الضرائب وممارسة التجارة عبر الحدود؛ ولقد استمرت جهود الحكومات خلال السنوات الأخيرة بإدخال تغييرات على أنظمتها الوطنية للاستثمار من خلال تعزيز جودة الخدمات الحكومية المقدمة من قبل الإدارات الحكومية المرافقة والداعمة للاستثمار وإدارة العقار والبناء والتجارة... التي تحفز المستثمرين ورجال الأعمال الأجانب والمحليين.

وفي هذا الإطار فقد ارتفعت حصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول في اقتصادياتها من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 19% سنة 2000 إلى 52% سنة

2010 وهذا يشير إلى أن هناك إمكانيات كبيرة بالنسبة لهذه الدول التي تمت تعبئتها للإستفادة من فرص الأعمال والاستثمار الموجودة داخل السوق؛ ونجاحها في تنفيذ السياسة العمومية والتعديلات المرتبطة بتأسيس وتمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة، وتنمية روح المبادرة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، وسنوضح ذلك أكثر من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): تعديلات الأنظمة الوطنية للاستثمار بالدول خلال الفترة 2003-2017

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الدول	59	79	77	70	49	40	46	54	51	57	60	41	49	59	65
التعديلات	125	164	144	126	79	68	89	116	86	92	87	74	100	125	126
الإجراءات الحكومية المحفزة للاستثمار*	113	142	118	104	58	51	61	77	62	65	63	52	75	84	93
القيود التنظيمية	12	20	25	22	19	15	24	33	21	21	21	12	14	22	18

* عدد الإجراءات القانونية والتنظيمية الحكومية لتحرير السوق وتطوير الاستثمار
المصدر:

World Investment Report : Investment and New Industrial Policies, UNCTAD, 2018, p.80
https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2018_en.pdf

يتبين من الجدول السابق؛ أن عدد الإجراءات القانونية والتنظيمية الحكومية خلال هذه الفترة قد عرفت تذبذباً نحو الارتفاع والانخفاض ففي سنة 2004 كانت حصة الإجراءات الحكومية هي الأكبر وهذا راجع إلى إدراك بعض حكومات الدول النامية والأخرى التي تمر اقتصاداتها بمرحلة التحول إلى أهمية السياسات العمومية التنظيمية في قيادة وتوجيه استثماراتها الوطنية والمتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي والتي تفسر ارتفاع حصتها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر Kusi (Hornberger, Joseph Battat, Peter Kusek, 2011, pp.1-4).

كما نلاحظ عودة الإجراءات الحكومية المعدلة لتحرير السوق وتطوير الاستثمار بعد مرور حوالي 12 سنة (2005-2017) التي تفسر جهود هذه الدول في وضع كل التدابير والإجراءات الحكومية المبسطة، والميسرة لتحقيق هذه الأهداف المنتظرة.

السياسات العمومية وجهود الاستثمار الأجنبي المباشر

ينبغي على الحكومات أن تلعب دور جديد لإدراك العراقيل وتشجيع الاستثمار الأجنبي أكثر وتجنب القواعد التنظيمية الجديدة التي قد تصبح قيود على المستثمرين الأجانب والمتعلقة باعتبارات الأمن القومي أو القدرة التنافسية للمنتجين المحليين أو الملكية الأجنبية للأراضي والموارد الطبيعية، والملاحظ أنها ارتفعت إلى أعلى مستوى لها بـ 33 إجراء سنة 2010 بعدما عادت إجراءات تحرير السوق وتطوير الاستثمار إلى الارتفاع مرة أخرى في نفس السنة؛ مما يعكس

التناقض الموجود مع ما يجب تنفيذه وما ينتظر الحصول عليه نتيجة لضعف فعالية الحكومة في تنفيذ هذه السياسات العمومية التنظيمية بشكل جيد؛

وعليه يجب استخدام فعالية أكثر من حيث توفير المتطلبات التحفيزية للاستثمار وحسن توجيهها إذ بينت بعض دراسات الأونكتاد UNCTAD أن الهدف الرئيسي من تحفيز الاستثمار هو انشاء الأعمال ثم نقل التكنولوجيا وتطوير الصادرات، في حين أنه يجب الاهتمام أكثر بقطاع الصناعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الأعمال وبعد ذلك قطاع الزراعة والسياحة.(UNCTAD,2014,pp.18-19).

يبدو أن مشكلة عدم فعالية هذه السياسة العمومية بالبلد مرتبط بالمفارقات الموجودة عند تغيير سياسة الاستثمار بهدف تشجيع نشاطات الاستثمار في قطاعات معينة على اراضيها، وبغض النظر عن طبيعة الشركات المالكة أو الأهداف الأخرى تجد نفسها قد فرضت قيودا أخرى بصفة غير مباشرة على المستثمر الأجنبي، والتي تظهر من خلال ضعف الحوافز وكثرة الإجراءات الحكومية وصعوبة الحصول على الأراضي وسبل امتلاكها؛

(World Bank Group report on investment,2017,pp.27-38).

بعد عرض مختلف توجهات اقتصاد السوق وواقع تنفيذ السياسات العمومية خاصة التنظيمية منها داخل حكومات الدول بغية تشجيع الاستثمار وممارسة الأعمال، سنقوم بعرض وتحليل مراحل تطور الاقتصاد الجزائري بشكل مختصر وإعطاء رؤية واضحة عن تقدم وتطور الاستثمار وممارسة الأعمال منذ تنفيذ برامج اقتصاد السوق وسياسة الخصخصة في إطار السياسات العمومية التي تم تبنيها في هذا السياق وذلك من خلال العناصر المالية من هذا البحث.

المحور الثاني: السياسات العمومية التنظيمية ومناخ الاستثمار بالجزائر

ارتبط موضوع تطوير الاستثمار وتحسين ممارسة الأعمال في الجزائر بالسياسات العمومية والتدخلات الحكومية لتعديل القواعد والقوانين التنظيمية والتحفيزات الاقتصادية التي ظهرت مع بداية تبني الجزائر لتوجهات اقتصاد السوق وتخليها عن الاقتصاد المخطط وتزايد الحاجة إلى البحث عن اقتصاد بديل للاقتصاد الريعي، وهو ما جعلنا نطرح السؤال حول مدى أهمية وفعالية السياسات العمومية التي تم تنفيذها من قبل السلطات العمومية لتحقيق ذلك، وللإجابة على ذلك سنحاول التطرق إلى أهم النقاط التي تحاول ان توضح وتفسر واقع السياسات العمومية المتخذة ومواكبتها للأهداف المنتظرة في هذا الإطار.

1-2- السياسات العمومية التنظيمية وتوجهات اقتصاد السوق

حاولت السلطات العمومية بالجزائر أن تعتمد على قدراتها الوطنية دون اللجوء إلى المؤسسات الدولية للإستدانة بداية التسعينات من خلال التحكم في الإنفاق العمومي وخفض الواردات الغذائية وتشجيع الصادرات والاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال المحروقات كما اتخذت العديد من الإجراءات الحكومية في جانبها الجبائي والمالي والجمركي وهو ما مكّنها من الوصول إلى تحرير نسبي للاقتصاد سنة 1994 (ناجي بن حسين، ص 90-91) كما وقعت الجزائر في أبريل 1994 للتأكيد على إمكانية تمديد فترة التمويل الموسع إنطلاقاً من ماي 1995 إلى غاية أبريل 1998 وكان الهدف من هذه التعديلات هو تحديد قواعد اقتصاد السوق على أن تطبق كافة الإجراءات والتدابير الحكومية مع ما يتماشى والقرارات المؤسساتية والتنظيمية التي تعدل الهياكل الموجودة (Hamamda Mohamed Tahar, 2011, p.137).

وفي هذا الصدد كان يجب القيام بإصلاحات هيكلية عميقة (الجيل الثاني من الإصلاحات) والتي تتمثل في إصلاح القطاع المالي والمصرفي وخصوصية المؤسسات العمومية.

2-1-1- التعديلات التنظيمية وأثرها على برامج إعادة الهيكلة والخصوصية

واصلت الجزائر جهودها خلال هذه المرحلة في سبيل تحرير الاقتصاد وفتح المجال للقطاع الخاص في أن يقود مبادرات وبرامج دعم النمو والتنمية بتبني سياسة الخصوصية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، أين باشرت بإصدار المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 1994 وهو أول قانون يسمح بخصوصية جزء من المؤسسات العمومية المستقلة بالتنازل عن جزء من أصولها وفتح رأس مالها للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بإجراء تعديل على المادة 20 من القانون 88-01 والتي كانت تسمح بإتمام عملية التنازل عن الأصول فيما بين المؤسسات العمومية فقط.

كما يوضح المرسوم التنفيذي رقم 94-294 شروط حل وتصفية هذه المؤسسات العمومية (Décret exécutif n°94-294) وفي خطوة ثانية صدر الأمر رقم 95-22 الصادر في 26 أوت 1995 الي تزامن مع اطلاق برنامج الخصوصية والذي أقر بعملية خصوصية رأس المال الإجتماعي للمؤسسات المملوكة للدولة أو للوحدات الاقتصادية المستقلة للمؤسسات العمومية.

ولم يخلوا هذا القانون من القيود التي واجهت عمليات الخصوصية مثل وجوب اصلاح المؤسسة أو الحفاظ عليها لمدة خمسة سنوات كحد أدنى بالنسبة للمالك لها لذا تم تعديله بموجب الأمر رقم 97-12 الصادر في 19 مارس 1997 وبالرغم من ذلك واجهت عمليات تطبيق هذه التدابير القانونية على أرض الواقع مشاكل عدة أبرزها تداخل صلاحيات الهيئات الحكومية الموكلة لها مهمة الخصوصية وتغلب الطابع البيروقراطي على قرارات وإجراءات تنفيذ ذلك (ناجي بن حسين، ص 93-95).

وفي خطوة ثالثة جاء تعديل هذا القانون بموجب الامر 04-01 الصادر في 20 أوت 2001 الذي يحدد أشكال ادارة وتنظيم المؤسسات الاقتصادية المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من الدولة أو أي شخص معنوي يحكمه القانون العام (المرسوم التنفيذي رقم 04-2001). إضافة إلى إمكانية خوصصة الشركات المصنفة على أنها احتكارات طبيعية بالنسبة للشركات المزدهرة في الاقتصاد الوطني يمكن للدولة اتخاذ إجراء مؤقت للحفاظ على نشاطها الأصلي ولا تتم مصادرتها لصالح الاجانب (Hamamda Mohamed Tahar, 2011, p.139) كما تنص المادة 07 من نفس القانون على وجوب توفير كافة المعلومات أو الوثائق أو الاستفسارات لأي عمل إداري من قبل الأشخاص المسؤولين عن الشركات الاقتصادية العمومية (الأمر التنفيذي رقم 2008-01).

لقد تباينت أعداد المؤسسات الاقتصادية التي وجهت للخوصصة من قبل الباحثين وأصحاب الشأن خلال الفترة 1995 إلى غاية 2007 والملاحظ أن حصيلة الخوصصة لم تكن كبيرة وسيرورة تنفيذها كانت بطيئة؛

فقد أعلنت السلطات الحكومية عن 192 مؤسسة عمومية تم بيع أصولها بصفة كلية و44 مؤسسة تنازلت الحكومة عن جزء من أصولها و69 مؤسسة بيعت للعمال و83 للقطاع الخاص و29 في إطار الشراكة مع المستثمرين الأجانب سنة 2003-2007 كما كانت الحصة الأكبر فيما يخص الخوصصة سنة 2005 و2006 (وزارة الصناعة والمناجم، 2018) وهذا ما يعكس تأخر عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يقاس بحجم وسيطرة شركات القطاع الخاص، وثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية في تنفيذ عمليات الخوصصة جعلت التحول أكثر تعقيدا.

2-1-2- مفارقات سياسة التعديل التنظيمي

بالرغم من التعديلات التي ادخلت على المنظومة القانونية والتنظيمية في مجال الخوصصة وعزم الحكومة على مواصلة العمل لتحرير الاقتصاد تجدر الإشارة أن الدولة كانت بصدد خوصصة حوالي 1300 مؤسسة ضمن برنامج خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية والقوانين التي وضعت سنة 1988 في هذا السياق.

وبعد تلك الفترة شهدت عمليات الخوصصة في الجزائر ارتفاع شمل 688 مؤسسة عمومية نهاية سنة 2012 أما التنازل عن الأصول للقطاع الخاص بلغ 240 مؤسسة وللمستثمرين الأجانب مع الشراكة 35 منها 05 مؤسسات فقط دون شراكة في حين بقيت نسبة الخوصصة الكلية ضعيفة والتي قدرت 20% من الإجمالي.

وفي ذات الإتجاه وافق مجلس مساهمة الدولة على فتح رأس مال بعض المؤسسات العمومية الهامة (CNUCED, 2017, p16) من 20 إلى 30% مع نهاية سنة 2013 وفي نفس السياق جاء نص المادة 62 من قانون المالية الصادر في 3 أوت 2016 والمتعلق بتشجيع الاستثمار بموجب الأمر 09-16 وتضمن هذا القانون حيث تم إلغاء أحكام الأمر رقم 03-01 دون قيد أو شرط كإلزامية تقديم الشركات الأجنبية للكشف السنوي عن عقد أسهمهم مع الشركات الجزائرية وكذا الزامية تقديم فائض بالعملة الصعبة خلال المشروع لصالح الجزائر (الغرفة الجزائرية للصناعة والتجارة) ويرى بعض الاقتصاديين (Sadi, 2006, Mezouaghi, Talahite, 2009, Tahar, 2011) ان مسألة الخوصصة في الجزائر تسير بوتيرة بطيئة لأكثر من عشرين سنة بالنسبة لكافة المتعاملين الاقتصاديين المقيمين وغير مقيمين (Daniel Labaronne, 2013, p34).

ومن قبيل المفارقات أن السيادة الاقتصادية للدولة الجزائرية التي تحاول التكيف مع الأوضاع والظروف الصعبة بإجراء تغييرات عميقة لقيادة التوجه الاقتصادي هي نفسها تخضع لإعادة تعريف وتحديد نموذج النمو في سياق العولمة وتبرير ذلك بالإستناد إلى تعديل السياسة الاقتصادية أو إعادة أي إصلاح اقتصادي أو تعديل قانوني (Mihoub Mezouaghi, Fatiha, 2009, pp.16-17).

في حين تبقى في نظر البعض الآخر من الجهات الحكومية الفاعلة وغيرهم أن تسريع تبني وتنفيذ عمليات الخوصصة هي وسيلة لتحسين أداء الشركات وأحد الحلول للتخلص من مشكلة المؤسسات العمومية، والتي سجلت معدلات نمو سلبية في القيمة المضافة لحوالي 10 سنوات، وضعف قدرتها التنافسية، وإدارة متورمة، ومديونية مالية وغيرها كانت احد المبررات الرئيسية لدعم التحول السريع لكافة أصول المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد يرى Daniel.laboronne, 2013 أن كان من الأجدر تعزيز مؤسسات السوق بشكل أكبر ولا سيما فيما يتعلق بتحديد آليات الحكومة على المستوى الوحدوي (الشركات) لرفع أداء النظام الإنتاجي؛

وبالتالي رفع القيود المختلفة المفروضة على الاستثمار الأجنبي وإبرام اتفاقات وإجراء مفاوضات تجارية دولية تمكن الشركات من الإنفتاح والتقدم كما ينبغي تحسين مناخ الأعمال من خلال تعزيز روح المبادرة والضغط التنافسية الجديدة (Daniel Labaronne, 2013, p50) ويمكن القول أن فعالية الحكومة في وضع السياسات العمومية وآليات التنفيذ بالنسبة للسياسة التنظيمية كانت ضعيفة إلى حد بعيد لتحقيق أهداف تحرير السوق وجذب الاستثمار، فقط

كانت هناك بعض التعديلات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية التي كان لها ظهور أكثر من أجل تحفيز ودعم الشركات في هذا المجال.

فكافة هذه الإصلاحات أو التعديلات التي قامت بها السلطات العمومية منذ سنوات التسعينات قد جاءت متأخرة وبطيئة وغير متناسقة مع أهداف السياسة العمومية التي تسعى إلى تحقيق مجال واسع من العمل والتعاون مع الأطراف الفاعلة وبناء شبكة علاقات قوية من شأنها أن تشكل الحجر الأساس لتطوير البنى الاقتصادية والإجتماعية والسلوكية التي تلعب فيها البنى التنظيمية دور رئيسي في تحقيق التنسيق والتكامل ووضع محددات وضوابط عمل السوق والتدخل الحكومي وفق أسس سليمة وقواعد عادلة ونزيهة وتكافؤ الفرص في الإستفادة من المنافع العمومية التي كانت أحد المشاكل الرئيسية التي أدت إلى فشل هذه الجهود لأن البيئة أو الفضاء العمومي في الجزائر ظل مقيد ومعقد لفترات طويلة بإتخاذ قرارات عمومية في بعض الأحيان ليس لها صلة بالسياسات العامة التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار وممارسة الأعمال.

لذلك كان هناك غياب شبه تام للسياسات التنظيمية ذات الصلة بالهيئات والإدارات والوكالات العمومية المكلفة بمرافقة ودعم الاستثمار وتشجيع المستثمرين، والشركات على المستويين المركزي والمحلي وارتباطها الوثيق بعدم فعالية السياسات العمومية لتحرير السوق والخصوصية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعكس ضعف الجهاز الحكومي في وضع الخطط، والبرامج والمؤهلات البشرية القائمة على التنفيذ وإهمال الجوانب الأساسية التي كان يجب أخذها في الحسبان في هذه المعادلة المركبة.

المحور الثالث: أثر السياسات العمومية التنظيمية على مناخ الاستثمار بالجزائر

نتج عن السياسة العامة المتبعة في الجزائر لتشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض العيوب والتي ترجع إلى العامل التنظيمي والتجاري الصعب، وضعف الإنفتاح الاقتصادي؛ وربما كان هناك نقص في تقدير الدور المهم الذي تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات والأنشطة غير الصناعية وضرورة توجيه الدعم، والتدابير اللازمة لتثمين إمكانات هذه الشركات في هذا المجال، ويرجع السبب إلى ضعف التدابير والتنظيمات الحكومية المساندة للسياسة التجارية والاقتصادية التي تضعها السلطات العمومية وفشلها في تحقيق الأهداف المسطرة.

3-1- دور السياسات العمومية التنظيمية في دعم الاستثمار وتسهيل تأسيس الشركات

اهتمت السلطات العمومية بالجزائر خلال الفترة 2001-2017 بسبل وآليات إنشاء ودعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بإعتبارها النواة الأولى لخلق الثروة وتخصيص

الموارد وهو أسلوب حديث اتبعته العديد من حكومات الدول في هذا الإطار لما له من أهمية كبيرة في بناء اقتصاد قوي وتنافسي قادر على تحقيق النمو وتعزيز التنمية الاقتصادية، وفي ظل هذه المساعي فقد بينت بعض الدراسات حول بيئة عمل هذه المؤسسات (Melbouci, L 2007, World Bank, 2007)

إن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن بعدها السوسيو اقتصادي والجغرافي والثقافي ليست عاملا حاسما في قرار الاستثمار في الجزائر، من ناحية أخرى يرى الاقتصاديون أن البيئة المؤسسية هي المسؤولة في المقام الأول عن ضعف القطاع الخاص في الجزائر (Omar Amir, 2018, p.173-174)

بعد إعادة تجديد الجهاز المؤسسي لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر والتي تندرج في إطار سياسة دعم الاستثمار وتسهيل تأسيس الشركات من خلال المراجعة التنظيمية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراجعة آليات دعم الشركات، والإجراءات المخطط لها في إطار مشروع دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

وتنفيذ برامج ومشاريع التحول الإلكتروني الحكومي ضمن مساعي سياسة بناء نظام الحكومة الإلكترونية من أجل تطوير الإطار القانوني والتنظيمي، ودعم الإصلاحات القطاعية وتمويل المشاريع الاستثمارية ضمن توصيات البنك الجزائري، كل هذه الجهود من شأنها أن تعمل على تعزيز فعالية التنظيمات الحكومية وتحسين جودة الخدمات الحكومية بإزالة الطابع المادي الكلاسيكي للوثائق والمستندات والرقابة والتوجيه والتنظيم، واستخدام الأسلوب الإلكتروني

(Document de Stratégie Pays Intérimaire (DSP – I) 2016-2018, Algérie, p.16) الذي يسمح بتخفيض العراقيل الإدارية والبيروقراطية والفساد وزيادة الشفافية والثقة في إطار العلاقة حكومة _ أعمال وتفعيل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وغيرها من الاهداف المنتظرة.

يبدوا أن عمل السلطات العمومية بالجزائر ضمن سياساتها العمومية التنظيمية من أجل تحسين البيئة المؤسسية ودعم الاستثمار والاستثمار وتحقيق النمو هو بدايته، فقد بينت العديد من الدراسات أهمية جودة المؤسسات ودورها في تحسين الأداء الاقتصادي والحد من الفساد ومن أبرزها (knack, keefer, Paolo Mauro, 1995) والتي تعمل كضامن لحقوق الملكية وتنفيذ العقود، وتخفيض تكاليف المعاملات؛

وتظهر النتائج أن الجودة المؤسسية تقاس بمدى كفاءة التنظيمات الحكومية، وغياب الفساد، وحماية حقوق الملكية، وسيادة القانون (Sebastiean dellepiane. Avellaneda, 2010, pp.198-199) وهي أبرز العناصر التي تتكون منها الحوكمة الرشيدة وهي بمثابة مؤشر لقياس المرونة والسلامة الإجتماعية والتقدم الاقتصادي.

وترتب الدول وفق هذا المؤشر الذي يصدر عن البنك الدولي لتقييم جودة الحوكمة في أكثر 213 دولة وذلك من حيث اختيار الحكومات، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بشكل فعال؛ (World bank groupe, 2020) فكلما كانت هناك حوكمة رشيدة في تنظيم البنى الاجتماعية والاقتصادية، والسلوكية كلما دل ذلك على فعالية وجودة المؤسسات واستعمال جيد للتدابير والإجراءات الحكومية المحفزة أكثر لجذب الاستثمار الأجنبي، وتحرير التجارة والاقتصاد وضمان تنفيذ السياسات العمومية بالتنسيق مع كافة الاطراف الفاعلة في إطار من التشاور والمشاركة لرفع الشفافية وتدنية الفساد. ومن خلال الجدول الموالي سنحاول التعرف على مكانة الجزائر مقارنة بتونس والمغرب ضمن أبرز مؤشرات الحوكمة الرشيدة.

الجدول رقم(02): مؤشر الفعالية الحكومية وجودة التنظيمات الحكومية ومدرجات الفساد خلال الفترة 2012-2018

البلد	جودة التنظيمات الحكومية				الفعالية الحكومية				مدرجات الفساد			
	2012	2014	2016	2018	2012	2014	2016	2018	2012	2014	2016	2018
الجزائر	9.00	8.2	10.10	8.2	35.1	35.10	35.6	37	34	36	34	35
تونس	46.4	39.4	33.2	35.6	55	48.1	44.2	48.6	41	40	41	43
المغرب	50.2	49.5	45.2	42.8	52.6	50.50	49.5	46.6	37	39	37	43

● دليل المؤشر: ترتب الدول وفق هذا المؤشر على أساس نسبة مئوية تتراوح بين 0 و100 % خلال سنة.

المصدر: _ بيانات المنظمة الدولية للحوكمة الرشيدة خلال الفترة 2012-2018

<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=worldwide-governance-indicators#>

_Corruption perceptions index, Transparency International, 2012-2018

<https://www.transparency.org/en/countries/afghanistan?redirected=1>

يتبين من الجدول السابق، انخفاض مستوى أداء مؤشرات جودة التنظيمات الحكومية والفعالية الحكومية في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب، ويعتبر ضعيف أو متوسط على المستوى العالمي وذلك في حالات إستثنائية فقط، وعلى سبيل المثال قامت المغرب بجهود معتبرة من أجل تحسين "جودة التنظيمات الحكومية"، إذ قامت بادخال تعديلات تنظيمية بغية تيسير ممارسة الاعمال كتخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب وإلغاء وتخفيض بعض الرسوم والضرائب، ووضع روابط اتصال إلكترونية بين مختلف إدارات الضريبة وتسجيل الأراضي... ويلاحظ أن تونس قد عملت على تحسين مستوى فعالية الأداء الحكومي نتيجة استخدامها للمواقع والمنصات الإلكترونية الحكومية للإبلاغ عن حالات الفساد من قبل المواطنين.

كما تشهد الجزائر مستويات مرتفعة فيما يتعلق بالفساد خلال السنوات الأخيرة مقارنة بدولة الدانمارك 88 درجة وسنغافورة 85 درجة، ومتأخرة عن ما توصلت إليه تونس والمغرب في هذا المجال، ويعني ذلك أن الجزائر لم تلتزم بتنفيذ القوانين والإجراءات المنصوص عليها من قبل المنظمة الدولية للشفافية، وتشكل صورة واضحة عن استمرار انتشار الفساد وغياب الشفافية

والثقة في ضمان الحقوق والممتلكات وتنفيذ العقود بالنسبة للمستثمرين المحليين والأجانب؛ نتيجة التجاوزات التي تمارس من قبل كافة الأطراف ذات المصلحة وخاصة التنظيمات الحكومية البيروقراطية التي تسيطر على حق التصرف في توزيع المال العام على مشاريع الاستثمار والأعمال بإقصاء الطرف الأساسي المعني من الشركات والمستثمرين.

2-3- جدوى تطوير التعديلات التنظيمية العمومية بالجزائر

عملت السلطات العمومية بالجزائر على تبني بعض المشاريع والتدابير الحكومية ضمن سياستها العمومية لدعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بالإعتماد على نمط جديد في تسيير وتنظيم مؤسسات وقطاعات الدولة، وحسن خدمة الأطراف المعنية في إطار العلاقة التي تربط الحكومة بقطاع الاستثمار والأعمال والذي يمكن أن يضمن جودة التنظيمات الحكومية وفعالية الحكومة من حيث تنفيذ السياسات العمومية وما يرتبط بها من تعديلات تنظيمية إجرائية مرنة وسريعة وشفافة، ومن أبرز هذه المشاريع نذكر مايلي:

_ تبني مشروع "الجزائر الإلكترونية" الذي تم وضعه للتنفيذ خلال سنة 2009-2013 بهدف تقريب الإدارة العمومية من المستثمرين والشركات، وتحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة التي بدأت في توفير بعض التسهيلات الإجرائية، وخفض التكاليف التي كانت تتحملها الشركات.

_ تأسيس اللجنة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال سنة 2013 بموجب تعليمة رئيس الوزراء رقم 731 في 01 ديسمبر 2012 حيث تم نشر سبع (07) تعليمات موجهة إلى مختلف الإدارات الوزارية المعنية بتحسين بيئة الأعمال، والتي تجسد السياسة العمومية للحكومة من أجل تبسيط وتيسير الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين ورجال الأعمال ولتحقيق ذلك وضعت اللجنة برنامج مكثف من أجل مواجهة تحديات التيسير، والتنفيذ الفعال، (اللجنة الوطنية المكرسة لتحسين بيئة الأعمال سنة 2013).

_ إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، وبعدها جاء تشكيل وتنظيم الديوان في المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 8 ديسمبر 2011، الذي يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، وفق المرسوم الرئاسي رقم 14-209 المؤرخ في 23 جويلية 2014 (الديوان المركزي لقمع الفساد، 2020).

وعلى خلفية هذه الجهود التي قامت بها السلطات العمومية بالجزائر من أجل دعم الاستثمار وتشجيع الشركات والمستثمرين على تأسيس وممارسة الأعمال سنحاول توضيح مدى جدوى هذه التعديلات التنظيمية العمومية في زيادة إنشاء الشركات وتطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): توزيع إنشاء الشركات وتطور الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال

الفترة 2000-2016

السنوات	الطبيعة القانونية للشركات					تطور الاستثمار الاجنبي المباشر
	شركات خاصة	شركات أجنبية/ خاصة	شركات أجنبية/ عمومية	شركات مختلطة	مؤسسات عمومية اقتصادية	
2000	5772	17	-	3	33	438
2001	4279	23	2	13	25	1196
2002	6577	45	1	2	12	1065
2003	4977	35	-	4	8	634
2004	6269	23	5	5	4	882
2005	5878	42	2	2	1	1081
2006	5287	33	-	3	-	1795
2007	5117	12	-	2	-	1662
2008	6996	15	2	-	1	2646
2009	6826	9	1	1	-	2847
2010	6407	4	-	-	-	2264
2011	7939	8	-	2	-	2571
2012	8505	8	-	4	4	1499
2013	9911	15	2	5	-	1684
2014	10818	32	-	1	1	1507
2015	9566	27	-	4	-	-584
2016	5523	5	-	-	-	1635
المجموع	109206	325	15	50	102	

المصدر: بيانات المركز الوطني للإحصاء على الموقع <http://www.ons.dz>

يتبين من الجدول السابق، أن العدد الإجمالي لإنشاء الشركات الخاصة وتلك التي تم تأسيسها في إطار الشراكة بين الاجانب والخواص هي أكبر بكثير من عدد الشركات الأخرى، والتي تعكس مدى سيطرت شركات القطاع الخاص على السوق ويرجع الامر إلى سياسات الدعم المالي والتحفيز المعتمدة لصالح الشركات والاقتصاد الوطني، إلى جانب التعديلات القانونية والإجرائية التي لعبت دور هام في زيادة عدد هذه الشركات من خلال قوانين دعم اقتصاد السوق وتحرير الاستثمار والأعمال وتبسيط وتيسير الإجراءات الإدارية لتأسيس وانجاز المشاريع مثل تيسير اجراءات الحصول على التمويل البنكي والتسجيل...الخ

لكن تبقى وتيرة تحرير السوق والاقتصاد بطيئة بسبب عدم فعالية السياسات العمومية والبطئ في وضع القوانين والإجراءات المواكبة للاستثمار والأوضاع الاقتصادية المتغيرة التي يجب مراعاتها في هذا السياق.

وحسب دراسة الاقتصاديين Sami.L, Lassassi. M, 2015 حول البيئة المؤسسية التي تحيط بممارسة عمل الشركات في الجزائر؛ تبين أن الفساد هو أحد العوائق الرئيسية التي تواجه الشركات وبشكل خاص الشركات التي أسست حديثاً، والشركات الصغيرة والشركات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشركات غير المصدرة التي ليس لديها شهادات الجودة ولا تنتسب إلى أي جمعية عامة (Sami.L, Lassassi. M, 2015, p, 01) بسبب غياب الإجراءات الحكومية التنظيمية المرافقة والميسرة في نفس الوقت لتأسيس وممارسة نشاطات الاستثمار والأعمال.

إضافة إلى صعوبة وتعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بتسجيل الملكية وإمكانية الوصول إلى العقار والفروض وعلى سبيل المثال بقي الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل دون تغيير وتم القيام فقط بتحديث سجل الائتمان نهاية سنة 2015 والذي تضمن معلومات عن الأسر وائتمان المستهلك (OCDE, politiques en faveur des PME, 2018, p. 100).

وعليه يمكن القول أن صعوبات تأسيس الشركات وضعف السياسات العمومية التنظيمية المرافقة للشركات بما يتناسب مع متطلبات الاستثمار وممارسة الأعمال، وعدم ملائمة سوق المال والعمل وغيرها من العوامل الأخرى التي ترجع بشكل أساسي إلى ضعف جودة والتنظيمات الحكومية، وغياب الفعالية الحكومية والشفافية وارتفاع الفساد، والتي تشكل عائق حقيقي أمام أصحاب الشركات ومساعي تطوير الاقتصاد الوطني في الجزائر.

خاتمة

في الأخير نخلص إلى أن التركيز على وضع النصوص القانونية والتشريعية لا تكفي لتحقيق اقتصاد السوق وتطوير الاستثمار والأعمال، وبالرغم من التعديلات القانونية والإصلاحات المؤسسية التي أدخلتها الحكومة على أنظمة الاستثمار في الجزائر منذ سنوات التسعينات إلا أن لازالت هناك عوائق كثيرة تعترض قطاع الاستثمار والأعمال، بسبب ضعف فعالية الحكومة في صياغة وتنفيذ السياسات العمومية بما يتماشى والأهداف المسطرة التي يجب أن تراعى واقع الفضاء العمومي ومناخ الاستثمار وسبل تطوير أساليب التسيير الحديثة التي تعتمد على السرعة، والكفاءة والفعالية في تطبيق السياسة التنظيمية الإجرائية التي تتماشى دون شك مع متطلبات السياسة الاقتصادية؛

ومن خلال دراستنا لواقع السياسة العمومية التنظيمية ومناخ الاستثمار بالجزائر توصلنا إلى

النتائج التالية:

_ ضعف فعالية الحكومة في وضع السياسات العمومية وآليات التنفيذ بالنسبة للسياسة التنظيمية التي كانت غائبة إلى حد بعيد من أجل تحقيق أهداف تحرير السوق وجذب الاستثمار، بسبب تدني مؤشرات جودة الحوكمة الجيدة.

_ القيام ببعض التعديلات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية التي كان لها ظهور أكثر من أجل تحفيز ودعم الشركات في هذا المجال.

_ تأخر وبطء وعدم تناسق الإصلاحات أو التعديلات التي قامت بها السلطات العمومية منذ سنوات التسعينات مع أهداف السياسة العمومية التي وضعت لمواصلة الجهود وبعدها عن ما هو مطبق بشكل جيد على الصعيد العالمي.

_ غياب التدخل الحكومي المبني على أسس سليمة وقواعد عادلة ونزيهة وتكافؤ الفرص في الإستفادة من المنافع العمومية وحماية حقوق الملكية التي كانت أحد المشاكل الرئيسية التي أدت إلى فشل جهود الإصلاح والتعديل والتطوير التي عرفها الاقتصاد الوطني.

_ استمرار التعقيدات والغموض الذي ارتبط بالبيئة أو الفضاء العمومي لفترات طويلة والتي تقيدت باتخاذ قرارات عمومية مبنية على المصالح الشخصية والتي ليس لها صلة بالسياسات العامة التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد، وتحفيز الاستثمار وتشجيع ممارسة أنشطة الأعمال.

_ عدم وجود خطط تنظيمية واضحة وتفويضات محددة للتبسيط الإداري التي شكلت عائق كبير أمام هذه الجهود.

_ معاناة أصحاب الشركات من كثرة الأعباء الإدارية خاصة تلك المتعلقة بطول فترة تكوين ملف إنشاء المؤسسة وتأثيرها السلبي على قرارات توطين المشاريع الاستثمارية، وتوسيع أنشطة الأعمال وعلى الأداء الاقتصادي في الجزائر.

_ تأخر تنفيذ برامج التحول الإلكتروني الحكومي ضمن مساعي تبني نظام الحكومة الإلكترونية الذي لا يخدم أهداف السياسة العمومية التنظيمية المسطرة لتقريب الإدارة العمومية من الشركات والمستثمرين وتسهيل تأسيس وممارسة النشاط، وبسط الشفافية والثقة في الدولة.

قائمة المراجع

➤ المراجع باللغة العربية

_ الرسائل الجامعية

- 1_ بن حسين ناجي، (2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
<https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book>
- _ المواقع الإلكترونية
- 2_ اللجنة الوطنية لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر، 2019،
<http://www.climatdesaffaires.dz/spip.php?article18>
- 3_ الديوان المركزي لقمع الفساد، وزارة العدل، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020،
<http://www.ocrc.gov.dz>
- 4_ المركز الوطني للإحصاء، 2000-2016
<http://www.ons.dz>
- 5_ المنظمة الدولية للحوكمة الرشيدة 2012-2018
<https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=worldwide-governance-indicators#>
- 6_ الأمر رقم 01-2008 المؤرخ 21 صفر 1429 الموافق 28 فبراير 2008 المكمل للأمر رقم 04-2001 لأويل جمادي إثنانيا 1422 الموافق 20 أغسطس 2001 المتعلق بتنظيم وإدارة وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة
http://invest.caci.dz/fileadmin/template/recueil/pdf/Ord_2008-01.pdf
- 7_ وزارة الصناعة والمناجم، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2018
www.mdipi.gov.dz

➤ المراجع باللغة الأجنبية

- 8_Cadre de politique commerciale : Algérie - Politiques Commerciales et Diversification(2017), CNUCED
https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditctncd2015d7_fr.pdf
- 9_Christian Deblock, Bernard Élie, Nicolas Marceau,(2003-2004), Les interventions de l'État dans l'économie et l'encadrement des marchés, Ce texte a été réalisé dans le cadre du Groupe de discussion économique du Protocole UQAM-CSN-CSQ-FTQ
http://www.assoune.eu/documents/pol_intervention.pdf
- 10_ Corruption perceptions index, Transparency International, 2012-2018
<https://www.transparency.org/en/countries/afghanistan?redirected=1>
- 11_Daniel Labaronne,(2013), Performances des firmes publiques algériennes: une question de privatisation ou de gouvernance des firmes ? Management Prospective Ed, Management & Avenir v 5 N° 63.
[https://www-cairn-info.www.snd11.arn.dz/Downloads/MAV_063_0033%20\(1\).pdf](https://www-cairn-info.www.snd11.arn.dz/Downloads/MAV_063_0033%20(1).pdf)
- 12_ Décret exécutif n°94-294 du 19 Rabie Ethani 1415 correspondant au 25 septembre 1994 relatif aux modalités de dissolution et de liquidation des établissements publics à caractère entreprises publiques non autonomes et des industriel et commercial.
- 13_ Document de Stratégie Pays Intérimaire (DSP – I) 2016-2018,(2016), 11 de développement, Algérie Banque africaine
https://www.afdb.org/fr/documents/document/algeria-interim-country-strategy-paper-icsp_dsp_-_i_.pdf
- 14_Hamamda Mohamed Tahar,(2011), Privatisation des entreprises publiques en 12 Algérie, Editions Choiseul, Géoeconomie, vol 1, n° 56.

<https://www-cairn->

[/GEOEC_056_0133%20\(2\).pdf](https://www-cairn-) info. www.snd1.arn.dz/resultats_recherche

15_ Omar AMIR, (2018), Institution et organisation ; quelle articulation dans une problématique de l'entrepreneuriat en Algérie? L'Harmattan/ Marché et organisations V3. n° 33.

Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide. [file/MAORG_033_0173.pdf](file/MAORG_033_0173.pdf)

16_ Investing in the SDGs: An action Plan, (2014), UNCTAD

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2014/pdf/14-27.pdf>